

Transparency and accountability in preparing and implementing the local budget in accordance with administrative decentralization

**Mohammed Abdul Hakim Yasser
Mohammed**

Post-Graduate Institute for Accounting Financial
Studies – University of Baghdad

mohammed.abd1101a@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Received: 8/3/2025

Accepted: 21/4/2025

Dr. Imad Abdul Redha Hassan

Federal Board of Supreme Audit

E2emi@gmail.com

Published: 30/9/2026

Abstract:

The research aims to explore the nature of transparency and accountability, identify their requirements, and indicate the procedures that contribute to enhancing them in preparing and implementing local budgets in accordance with administrative decentralization. In order to achieve the research objective, Diwaniyah Governorate was chosen to implement the research, and the data obtained by the researcher from Diwaniyah Governorate and the disengagement departments for the year (2023) were relied upon. The researcher reached a set of conclusions and recommendations. Among the most prominent conclusions he reached were the governorate's continued reliance on traditional methods of work and the absence of advanced electronic systems to automate operations, and the delay of the local government in Diwaniyah Governorate in implementing many procedures that enhance transparency and accountability or their failure to implement them adequately, such as the absence of full and simplified publication of financial information. Among the most important recommendations reached by the research is the use of modern technologies to automate operations and improve the quality of services and create electronic platforms that facilitate the completion of transactions and speed up procedures, and work to develop mechanisms to measure the extent of employee satisfaction with the services provided and pay attention to complaints and suggestions submitted by citizens, and obligate the local government in the governorate to implement procedures that enhance transparency and accountability by providing accurate information and data. And credible.

Keywords: Administrative decentralization, local budgets, transparency, accountability.

الشفافية والمساءلة في اعداد وتنفيذ الموازنة المحلية على وفق اللامركزية الادارية

د. عماد عبد الرضا حسن

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

محمد عبد الحاكم ياسر محمد

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية – جامعة بغداد

المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة مفهوم الشفافية والمساءلة وتحديد متطلباتهما، وبيان الاجراءات التي تساهم في تعزيزهما في اعداد وتنفيذ الموازنات المحلية على وفق اللامركزية الادارية ولغرض تحقيق هدف البحث تم اختيار محافظة الديوانية لتطبيق البحث، وقد تم الاعتماد على البيانات التي حصل عليها الباحث من محافظة الديوانية ودوائر فك الارتباط للسنة (٢٠٢٣) وتوصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، ومن ابرز الاستنتاجات التي توصل اليها استمرار المحافظة بالاعتماد على الاساليب التقليدية في العمل وغياب الانظمة الكترونية المتطورة لأتمته العمليات، وتأخر الحكومة المحلية في محافظة الديوانية بتنفيذ العديد من الاجراءات التي تعزز الشفافية والمساءلة او عدم تنفيذها بشكل كاف مثل غياب النشر الكامل والمبسط للمعلومات المالية، ومن اهم التوصيات التوصل اليها البحث استخدام التقنيات الحديثة لأتمته العمليات وتحسين جودة الخدمات وانشاء منصات الكترونية تسهل انجاز المعاملات وتسرع الاجراءات، والعمل على وضع اليات لقياس مدى رضا الموظفين عن الخدمات المقدمة والاهتمام بالشكاوى والمقترحات المقدمة من المواطنين، والزام الحكومة المحلية في المحافظة بتنفيذ الاجراءات التي تعزز الشفافية والمساءلة من خلال تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصادقية.

الكلمات المفتاحية: اللامركزية الادارية، الموازنات المحلية، الشفافية، المساءلة.

المقدمة

ان الشفافية والمساءلة في الموازنة المحلية ليست مجرد متطلبات ادارية بل هي ادوات اساسية لضمان العدالة الاجتماعية وتلبية حاجات المجتمع المحلي اذ تساهم الشفافية بتعزيز الثقة بين الحكومة المحلية والمواطن وتدعم اتخاذ القرارات بناءً على بيانات واضحة ولتحقيق ذلك من خلال اتاحة المعلومات المتعلقة باعداد وتنفيذ الموازنة المحلية للمواطنين واصحاب المصالح وذلك بنشر بيانات الموازنة بوضوح وتفصيل، وتمكين المواطنين من مشاركة الموازنة المحلية واتخاذ القرار، ووضع اجهزة رقابية مستقلة تقدم تقارير دورية حول تنفيذ الموازنة واداء المشاريع وكذلك توفير قنوات رسمية للمواطنين للإبلاغ عن الفساد او سوء الادارة.

1- منهجية البحث والدراسات السابقة

1-1- منهجية البحث

1-1-1- مشكلة البحث

ترتكز مشكلة البحث بالإجابة على التساؤلات الآتية: -

أ- هل يتم اعداد الموازنة المحلية بناءً على دراسات دقيقة للاحتياجات المحلية؟

ب- ما مدى مشاركة المجتمع المحلي في اعداد الموازنة المحلية؟

ج- مدى التزام الجهات المحلية بالشفافية في تنفيذ المشاريع والالتفاق العام؟

د- ما هي السبل التي تساهم في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة في الموازنات المحلية وفقاً للامركزية الادارية؟

1-1-2- أهمية البحث

ان اعداد الموازنة المحلية وصياغتها يعد امراً مهماً بالنسبة الى افراد المجتمع المحلي كونها ترتبط بحقوقهم الحياتية بشكل اساسي، وان الاهتمام بحقوق المواطنين في الموازنة يؤدي الى تفعيل لمبادئ الشفافية والمساءلة في ادارة المال العام وتوجيهه نحو الاحتياجات الفعلية للمجتمع، لذا تنبثق أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على الموازنات المحلية واعدادها وتنفيذها والرقابة عليها في ظل اللامركزية الادارية والتطورات الحاصلة في القوانين والتعليمات التي تنظم هذا الموضوع واهم المشاكل والمعوقات التي تعاني منها تلك الادارات في التطبيق بما يؤدي الى استخدام الامثل للموارد الاتحادية والمحلية وتحقيق مبدأ المساواة والشفافية.

1-1-3- أهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- التعرف بالجوانب الفكرية لموضوع الشفافية والمساءلة وتحديد النصوص الدستورية والقانونية التي تنص على وجوب تطبيقهما في مجال عمل الوحدات الادارية المحلية.

ب- اثراء الوحدات الادارية المحلية بتوصيات تقويمية لضمان تطبيق مبدأ شفافية الموازنة.

ج- التعرف على اهم المعوقات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة في الوحدات الادارية المحلية.

د- الوصول الى اهم السبل التي تساهم في تعزيز تطبيق الشفافية والمساءلة في الوحدات الادارية المحلية لما لهذا التعزيز من اثر مهم في مجال مكافحة الفساد الاداري والمالي وهدر المال العام .

1-1-4- فرضيات البحث

يستند البحث الى فرضيتين اساسيتين مفادهما:

أ- اتاحة المعلومات المتعلقة بأعداد وتنفيذ الموازنة المحلية لتعزيز شفافية الموازنة.

ب- اتاحة قنوات رسمية للمواطنين للإبلاغ عن الفساد او سوء الادارة تعزز قدرة الجهات الرقابية والمجتمع المدني على مساءلة المسؤولين المحليين عن ادارة الاموال العامة.

١-١-٥- منهج البحث

تحقيقاً لأهداف البحوث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرائق لمعالجة مشكلة البحث اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال دراسة الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث والاستفادة من البحوث والدراسات وتوظيفها لإنجاز الجانب النظري من البحث، أما بالنسبة للجانب العملي فتم اعتماد المنهج الاستقرائي.

١-١-٦- حدود البحث

١-٦-١-١ الحدود المكانية: تمثلت في الإدارة المحلية في محافظة الديوانية والوحدات المرتبطة بها وفق مفهوم اللامركزية الإدارية والتي تمكن الباحث من الحصول عليها.

١-٦-١-٢ الحدود الزمانية للبحث: تمثلت بالسنة المالية (٢٠٢٣)

٢-١ الدراسات السابقة

١-٢-١- دراسة حسن، محمد فلاح، ٢٠٢٠ (مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (١٢)، العدد (١)).	
عنوان الدراسة	دور معيار الشفافية والمساءلة ISSAI20 في تضيق فجوة اداء ديوان الرقابة المالية الاتحادي
نوع الدراسة	بحث منشور
هدف الدراسة	قياس مدى التزام الديوان بتطبيق معيار الشفافية والمساءلة لمنظمة الانتوساي وتحديد فجوة الجودة ومن ثم العمل على تضيق الفجوة.
اهم النتائج	أ-عدم قيام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بنشر القوائم المالية للجهاز متضمنة استخدام الاموال الموضوعة تحت تصرفه. ب-عدم خضوع البيانات المالية والتقارير الخاصة بالجهاز للفحص من قبل السلطة التشريعية وفقاً لمتطلبات معايير الانتوساي وضعف تواصل ديوان الرقابة المالية الاتحادي مع وسائل الاعلام او اي اطراف معنية اخرى حول عملياته ونتائج رقابته
ادوات البحث	اعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من الادوات مثل المقابلات الشخصية واستطلاع الرأي من خلال استخدام استبانة لعينة من مجتمع البحث وتحليل نتائجها احصائياً.
١-٢-٢- دراسة برسولي وجوبر، ٢٠١٨ (مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، قسم علوم التسيير - جامعة الاغواط- المجلد (١)، العدد (٢)).	
عنوان الدراسة	الشفافية والافصاح كأليتين لمكافحة الفساد الاداري والمالي
بلد الدراسة	الجزائر
نوع الدراسة	بحث منشور
هدف الدراسة	هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى استعراض ماهية احد اهم العقوبات التي تقف في وجه التنمية، وهي (الفساد الاداري والمالي) ومن ثم تم التطرق الى مفهومه وانواعه ومظاهره واسبابه وتأثيراته وتم التطرق ايضاً الى استعراض اليتي الشفافية والافصاح وابعادهما في مكافحة والحد من الفساد الاداري والمالي.
اهم النتائج	تعد الشفافية والافصاح من بين الاليات الفعالة لمكافحة الفساد بأشكاله المختلفة، لما تتيحه من حرية تدفق المعلومات بحيث تكون في متناول المعنيين بها وتكون كافية للوقوف على الحقائق وتضيق الخناق على اية محاولات للممارسات المثيرة للريبة والشكوك، ومن شأن ذلك كبح جماح الفساد والقضاء على تأثيراته.

دراسة (Robson Zuccolotto, Marco Antonion carvalho, 2014)	١-٢-٣-
Budgetary Transaency and Democrcy: The Effectiveness of control lustitutions شفافية الموازنة والديمقراطية: فعالية مؤسسات الرقابة	عنوان الدراسة
تهدف الدراسة الى تحديد فعالية الاجهزة العليا للرقابة والهيئات التشريعية فيما يتعلق بالشفافية المالية للدول، اذ تم إجراء تحليل لكيفية تحسين الشفافية والمساءلة وكيف ترتبط الشفافية والمساءلة بشكل مشترك بدرجة الديمقراطية في بلد ما لمكافحة الفساد.	هدف الدراسة
أن البلدان التي تتمتع فيها الهيئات التشريعية والأجهزة العليا للرقابة بترابط دستوري أكبر تتمتع بشفافية موازنة أكبر. كما وجد أن البلدان الأكثر شفافية لديها آليات مساءلة أكثر وأفضل وبالتالي مستوى أعلى من الديمقراطية وفساد أقل مما يشير الى اهمية الشفافية في ترسيخ الديمقراطية.	اهم النتائج
استخدم الباحث نماذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الدنيا العادية.	ادوات الدراسة
Jadara, & Al-Wadi,2021. (Vol 20, No 2)	١-٢-٤-
The roles of transparency and accountability in reducing administrative and financial دور الشفافية والمساءلة في الحد من المشكلات الادارية والمالية	عنوان الدراسة
هدفت هذه الدراسة إلى فهم دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري والمالي.	هدف الدراسة
ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن الشفافية والمساءلة تلعبان دوراً مهماً في الحد من الفساد الإداري والمالي بشكل مرتفع ومتقارب، مما يؤكد أن الشفافية مرحلة ضرورية تسبق مرحلة المساءلة. وتوصي الدراسة بضرورة قيام الإدارة في المنظمات العامة والخاصة بدراسة أشكال الفساد الإداري والمالي ومدى انتشاره، والالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة، وفرض عقوبات رادعة عادلة على جميع المستويات الإدارية للحد من الفساد الإداري والمالي.	اهم النتائج
استخدام استبانة لعينة من مجتمع البحث وتحليل نتائجها احصائياً.	ادوات الدراسة

٢- التأطر النظري (الإطار النظري للشفافية والمساءلة)

١-٢- الشفافية والمساءلة في الوحدات الادارية المحلية

الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر، ولا يمكن تحقيق المساءلة بغياب الشفافية وبذات الوقت لا يمكن ان تكون هناك مساءلة ما لم تكن قيمة للشفافية، والشفافية والمساءلة ليستا مجرد آليات داخل أنظمة معقدة، بقدر ما هما قيمتان إنسانيتان من قيم المجتمع الناضج، وبرز الاهتمام في الآونة الاخيرة بقضية الشفافية اذ جرى توظيفها في مجال العلوم الادارية والاقتصادية بصورة مكثفة حتى عدت من خواص اهتمامات هذا الحقل المعرفي، ولعل هذا ما يفسر تغليب الطابع الاداري في تحليل كنه وماهية الشفافية.ويجب غرس قيم الشفافية والمساءلة في ثقافة المجتمع بطرق تصل إلى القيم العامة، ومن الملاحظ أن العلاقة بين مفهومي الشفافية والمساءلة تبادلية وطردية، بمعنى كلما زاد معدل الشفافية زاد مستوى المساءلة والعكس صحيح.

وكان لا بد من البحث عن العقبات التي تحد من تطبيق الشفافية والمساءلة وتقديم بعض الاقتراحات لدعم الشفافية والمساءلة ومحاولة تطبيقها في أعمال الوحدات الادارية المحلية، من أجل الكشف عن مواطن الخلل في الأنظمة والتشريعات أو اتخاذ القرارات وتنفيذها، من خلال إعلان الوحدات الادارية المحلية عن أنشطتها التخطيطية والتنفيذية وتفعيل أدوات المساءلة في دعم الشفافية، ليصب ذلك

في صالح المصلحة العامة ويحقق الرضا العام لدى المواطنين لذا سيتم التطرق الى تعريف الشفافية وما هي اهميتها واهدافها وخصائصها وبيان المتطلبات الاساسية لتعزيز الشفافية ومن ثم التطرق الى تعريف المساءلة وبيان اهدافها ومبادئها وما هي معوقات تطبيق المساءلة.

٢-١-١ تعريف الشفافية: -اختلف الباحثون في تعريف الشفافية شأنها شأن أي ظاهرة انسانية، اذ تباينت التعريفات المقدمة للشفافية بتنوع زوايا النظر اليها، والغايات التي توظف لها، وحتى ظروف البيئة التي توظف فيها، وهو الأمر الذي يكشف عن الالهمية التي صارت الخطى بها على ارض الواقع بفعل الدور الفاعل الذي تمارسه في تنقية أجواء المؤسسات الرسمية وغير الرسمية. ويوضح الجدول الاتي اهم التعاريف التي اوردها الباحثين في هذا المجال:

المصدر	التعريف
برسولي وجوبر، ٢٠١٨: ١٥١	الشفافية تعني (ان تعمل الادارة (الحكومة) في بيت من زجاج كل ما به مكشوف للعالمين والجمهور).
ضاحي واخرون، ٢٠١٩: ٢٤٦	تعني وجوب الكشف عن كافة الأنشطة الحكومية التي من خلالها يتم صرف الأموال لإقصاد المجال إمام المواطنين أو من ينوب عنهم بالاطلاع وبشكل مستمر باعتبارهم المالكين ويتابعون الموكلين عنهم الذين منحوا الصلاحيات وتقبلوا تحمل المسؤوليات.
عبد اللطيف وعبد، ٢٠٢٠: ٣٠	الشفافية تعني (المادة الشفافة الواضحة الزجاجية، بحيث يمكن رؤية الطرف الآخر من خلالها، والشفافية من حيث المقصد والمطلوب هي عكس السرية في مجالات علم الأخلاق وعلوم الادارة وسائر العلوم الانسانية، فيكون الفعل أو النشاط شفافاً إذا كانت المعلومات حوله متوافرة وواضحة).
شريف واخرون، ٢٠٢٣: ٢٤٤	الشفافية (تعني التزام الوحدات الاقتصادية بالإفصاح والوضوح والانفتاح والعرض الصادق للمعلومات المالية والإبلاغ المالي عن المعاملات المالية للمنظمة من خلال إخضاعها للمسؤولية)

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر اعلاه.

مما تقدم يتبين أن الشفافية تتمثل بتوفير كامل المعلومات حول الحقائق التي لها أهمية عالية لدى الجمهور والرأي العام إذ لابد من إتاحة الفرصة إمام عامة الشعب للحصول على المعلومات وبشكل سهل ومبسط، ويعني هذا إن الشفافية تمثل مفهوم معاكس للسرية والتستر المتعمد وإخفاء المعلومات وهذا ما يؤكد من وجود علاقة عكسية بين الشفافية والتستر والغموض، ومن هذا نستنتج إن مفهوم الشفافية يشير إلى معان كثيرة كالانفتاح المحاسبية والمساءلة (ضاحي واخرون، مصدر سابق)

واخيراً ان مفهوم الشفافية يقوم على (حق الانسان في ان يعرف)، وهذا يتطلب الإفصاح عن المعلومات بما يفترض ان يقوم به المسؤولون، وعن هوية المسؤول، وتتبعكس ايضاً في امكانية الوصول للمعلومات الخاصة بحقوق المواطنين، والخدمات التي يحق للمواطنين الحصول عليها، وكيفية الحصول عليها بالإضافة الى توفير المعلومات عن اللوائح المتوقعة ان يلتزم بها الافراد. (شريف، ٢٠١٤: ١١)

٢-١-٢ أهمية الشفافية: تعد الشفافية تعبيراً حياً عن التطبيق الأوسع لقيمة الصدق في حياتنا قبل ان تكون مبدأ ومعياراً لتقييم الاداء في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، وهي علاوة على ذلك مبدأ تنموي استثماري واقتصادي لا يتقيد بالإعلان المجرد عن الأنشطة والبرامج التي تنفذها المؤسسة، بل أن فيه الدليل على انتهاج المسؤولين عن المؤسسة السبيل المستقيم والواضح في الحكم وحسن الادارة بغية تحقيق الآمال في التغلب على المشكلات. ولا تقتصر الشفافية على الإشراف والمحاسبة حول النفقات العامة فحسب، وإنما تقتصر كذلك ضمان الحرص على عقلانية هذه النفقات بهدف الحد من هدر المال العام والثروات الوطنية. (عبد اللطيف وعبد، مصدر سابق) وقد اشار كل من (برسولي وجوبر، مصدر سابق) (شريف واخرون، مصدر سابق) (ضاحي واخرون، مصدر سابق) الى ان أهمية الشفافية تظهر من خلال مساهمتها في:

أ- تحقيق المصلحة العامة ومنع الممارسات الادارية الخاطئة في العمل، والمساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة، وإزالة العوائق الروتينية لتسهيل عملية التقييم وتوفير الوقت والتكاليف، وتجنب الفوضى في العمل.

ب- توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد الإداري بكل اشكاله، من خلال كشف الانحرافات في الممارسات.

- ج- التخصيص الجيد للموارد وزيادة قيمة المنظمة في الأمد الطويل.
- د- تشجيع على الاستثمارات، وإنعاش الأسواق المالية من خلال تحقيق المصداقية في توفير المعلومات.
- هـ- تخفيض مخاطر المعلومات في التقارير المالية ومساعدة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة.
- و- تتضح أهميتها في إعلان القرارات فالقرارات السرية لا يمكن أن تناقش والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وحجب المعلومات عن المهتمين يعمل على تعطيل المشاركة، والتي بدونها يصعب الوصول إلى حلول تقسم بالاستقامة
- ز - تحديث الانظمة والقوانين وتبسيط الاجراءات وجعلها واضحة ومفهومة، وتساعد ايضاً في تفسير التشريعات والقوانين والحد من الاجتهاد الشخصي.
- ح- الشفافية تساعد في تحقيق المساءلة وتعزيز الرقابة من خلال علنية القرارات والاجراءات التي يتم اتخاذها.
- ط- الشفافية تساهم في توعية المواطنين ومشاركتهم في تقييم الاداء الحكومي، وهذا ما يحقق النظام المفتوح الذي يهدف الى تحقيق العدالة عن طريق المساءلة.
- ي- التنسيق ووضع الخطط وتنفيذها ضمن برنامج زمني محدد.
- ك- تضافر الجهود والدعم الكافي والالتزام على مستوى القيادات الإدارية العليا، فضلاً عن إنجاح تعزيز قدرات الأجهزة الإدارية على مواكبة التغيرات والمستجدات المحيطة بها.
- ل- تحسين القرارات الاقتصادية، كما أنها وسيلة لتدعيم المساءلة والانضباط الداخلي التوسع في اللامركزية وتوضيح خطوط السلطة وإحداث هياكل مرنة.
- م- ومما زاد من أهمية الشفافية هو نجاح بعض الحكومات في العالم في تطبيق هذا المفهوم الإداري الجديد والحصول على نتائج ايجابية أدت إلى تدني مستوى الفساد والترهل الإداري، وزيادة الكفاءة والفاعلية والرضا.
- وتتجلى أهمية الشفافية في العديد من المجالات وكما تم بيانه اعلاه، اذ انها تؤثر على الفرد والمجتمع وهي اساس لبناء مؤسسات ناجحة ومستدامة، كما انها تعزز الثقة بين المواطنين والمؤسسات وتحسن من صنع القرار من خلال اتاحة المعلومات للجميع وكذلك تساعد على حل النزاعات بفاعلية.

٢-١-٣ اهداف الشفافية:

- يمكن تشخيص الاهداف الاساسية التي تسعى لتحقيقها الشفافية وفق الاتي: (عبد اللطيف وعبد، مصدر سابق)
- أ- تحقيق التنمية الشاملة وارساء قواعد الحكم الرشيد عبر الارتقاء بمستوى الاداء المؤسسي وتطوير جودة العمل وزيادة مناسب الثقة بالمرجعات وتقليص منسوب الغموض والضبابية فيها بمساعدة اليات تقييم الاداء والرقابة المتعددة المستويات.
- ب- ترسيخ القيم التي تدعو إلى مناهضة الفساد، كالصدق والأمانة. وتنمية ثقافة مناهضة أشكال الفساد وسوء استعمال السلطة في المجتمع.
- ج- البحث عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصه ودراسته والبحث عن أسبابه، واقتراح أساليب العلاج.
- د- السعي إلى تحكيم القانون وفرض سيادته على الجميع دون استثناء، وتفعيل القوانين والقرارات كافة الداعمة للشفافية، فضلاً عن تحديد مواطن القصور التشريعي واللاحي في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد.
- هـ- ترسيخ القيم الديمقراطية الحقيقية عبر توسيع افق الحريات العامة وضمان المشاركة الشعبية في العمل العام.
- و- توفير الوقت والجهد والتكلفة وتجنب الإرباك والفوضى بالعمل.
- ز - الحكومية، لترسخ عوامل الثقة بالنظام القائم والقناعة بشرعيته، التي ستوفر الأرضية الصلبة وتخلق الحافر المعنوي للمشاركة في الحركة السياسية والادارية للدولة.

ان تحقيق هذه الاهداف ليس مجرد عملية تقنية تتعلق بنشر المعلومات وانما تتطلب التزام اخلاقي وثقافي فعند تطبيق الشفافية بفعالية فأنها تساعد على تقليل الفساد والمحسوبية وتعزز المشاركة العامة يشعر فيها الافراد بقيمتهم وتأثيرهم، كما ان تحقيق هذه الاهداف يتطلب تحديات كبيرة ومن اهمها مقاومة التغيير من قبل المستفيدين والحاجة الى بنية تحتية تدعم الشفافية.

٢-١-٤ خصائص الشفافية:

تتضمن الشفافية مجموعة من الخصائص تتمثل بالآتي: (برسولي وجوبر، مصدر سابق)

أ- (الدقة والصدق في تقديم المعلومات): أي تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصادقية، لأن هذه المعلومات سوف تتعرض للاختبار والتأكيد، وأن المعلومات غير الدقيقة سوف يتم اكتشافها وعندئذ ستكون هنالك أزمة ثقة بين المجتمع والمنظمة.

ب- (تكامل المعلومة): أي توفير معلومة كاملة وغير مجزأة أو إضافة غير مسوغة.

ج- (توقيت المعلومة): أي أن تصل المعلومة في الوقت المناسب للجهة المستفيدة وفي وقت الحاجة.

د- (سهولة الوصول للمعلومة): يمكن أن يكون مقدار الجهد المبذول مؤشرا على سهولة أو صعوبة الوصول للمعلومة.

هـ- (سعة الانتشار): هو عدد الجهات أو الشرائح التي يمكن أن تصلها المعلومة أو التقارير، وكذلك تنوع قنوات إيصال هذه المعلومة.

و- (التطوعية في تقديم المعلومة): أي استعداد المنظمة الذاتي لتقديم المعلومة وعدها جزءاً من ثقافتها.

ز- (علنية المعلومات): تشكل العلنية أحد أهم مرتكزات الشفافية وقد تؤدي العلنية في إشهار المعلومات ووصولها واستغلالها من قبل المنافسين، ولذلك فعلى المنظمات تحقيق التوازن في العلنية مع الحفاظ على خصوصية المنظمة، وعليه فعلى المعلومة تعني إشهار المعلومات وإمكانية الحصول عليها من قبل المستفيدين دون عناء ومن دون طلب مسبق، وتكون إما على شكل تقارير دورية أو بيانات أو نشرات وغيرها.

ح- (تنوع التقارير).

ط- (دورية التقارير وانتظامها): إن تقديم التقارير في مواعيدها المحددة بالرغم من الظروف الاستثنائية، تشكل حالة ايجابية لنظم المعلومات وتزيد من رضا المستفيدين.

ي- (وجود موقع للمعلومة على شبكة الإنترنت): إن منظمات الأعمال اليوم لا تستغني بأي حال من الأحوال عن بناء موقع لها على شبكة المعلومات العالمية لفوائده الكثيرة من حيث التكاليف والوقت والسرعة.

ان الالتزام الحقيقي بهذه الخصائص يتطلب ارادة قوية وثقافة مؤسسية تدعمها، اذ تعد هذه الخصائص الركائز الاساسية في بناء الثقة والمصادقية بين المجتمع المحلي والسلطات الحكومية.

٢-١-٥ محددات الشفافية:

في مجتمع المعلومات انتهت ايام السرية والمعلومات المبهمة واصبح الافصاح ضرورة لا بد منها. لكن مع ذلك تثار مسائل حيوية للغاية، ومن اهمها (حساسية المعلومات وتوقيت نشرها) وما الى ذلك، ففي المجال السياسي مثلاً يمكن اخضاع الشفافية لبعض القيود لا سيما عندما يتعلق الامر بأمن الدولة وهكذا الحال مع بقية المجالات. (برسولي وجوبر، مصدر سابق)

وهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر بشكل او بآخر على مفهوم الشفافية وهي كما يلي:

- أ- عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، فيما يتعلق بالتمييز بين الأنشطة الحكومية والتجارية.
- ب- علانية العمليات، تتناول الممارسات الأساسية التي تتعلق بعلانية أعداد العمليات وتنفيذها ومراقبتها.
- ج- عدم إتاحة المعلومات للصالح العام، تتضمن قائمة كاملة بالمعلومات المطلوب توفرها.
- د- ضعف سيادة القانون.
- هـ- غياب خطة تشريعية في ظل تضارب القوانين.
- و- عدم وجود هيئة مستقلة في محاربة الفساد.
- ز- غموض الإجراءات الرسمية.
- ح- عدم تقديم الذمم المالية لكبار المسؤولين، وهي جزء من عملية التحفظ على المعلومات.
- ط- تسييس الفساد وهذا يؤدي إلى تحييد الشارع.
- وللتغلب على هذه المحددات التي تعيق تحقيق الشفافية أو تقلل من فعاليتها في المؤسسات، يتطلب اتخاذ إجراءات شاملة ومتكاملة تشمل (تطوير القوانين وتعزيز الوعي وبناء ثقافة تنظيمية داعمة وتبني تكنولوجيا حديثة) فضلاً عن أن الالتزام الجاد من القيادة العليا يعد أمر حاسم لمعالجة هذه التحديات.
- ٢-١-٦ تعريف المساءلة: -اختلفت الأدبيات في تعريف مصطلح المساءلة وذلك لتعدد زوايا التي نظر منها الباحثون والمختصون للمساءلة ويوضح الجدول أدناه أهم التعاريف التي أوردها الباحثين في هذا المجال:

ت	المصدر	التعريف
١-	الانتوساي، إعلان طوكيو: ١٩٨٥	(التزام الأشخاص والسلطات المخولة بأدرة الموارد العامة بالأداء بالمعلومات المتعلقة بإدارة تلك الموارد، بحيث يكونون عرضة للاستجواب بخصوص قيامهم بالمسؤوليات المخولة لهم في الجوانب المالية وإدارة الأعمال والبرامج)
٢-	الانتوساي، إعلان بكين: ١٩٩١	(مسؤولية أولئك الذين توكل إليهم إدارة الموارد العامة، بأن يقدموا حسابات عن تلك الموارد، وهي عنصر أساسي من الالتزام الذي تعطى بموجبه السلطة المفوضة الحق بأن تتخذ قرارات بالنيابة عن الأمة)
٣-	mulgan, 2003: 13	(عملية مصممة لضمان قيام الوكالات بتنفيذ نوايا أولئك الذين لهم سلطة قانونية عليها، وتتطوي المساءلة بمعناها الأساس على التحقيق في الأفعال بعد وقوعها وفرص حلول أو عقوبات على الانتهاكات للقواعد والتعليمات).
٤-	يعقوب، ٢٠٠٦: ٦٨	(قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين، أو الذين يتخذون القرارات والذين يقومون بتنفيذ الأعمال في الوحدة عن تبعات أعمالهم ونتائج قراراتهم بمعنى آخر تحمل الجهات المعنية في الوحدة تبعات الأعمال المناطة بهم).
٥-	البرغوثي وآخرون، ٢٠١٣: ٥	عرفت المساءلة (بقابلية تحمل المسؤولية) (أي أن أصحاب القرار يعملون في جو من الشفافية، ويقدمون المعلومات الكافية لتقييم القرارات المتخذة ونتائج تنفيذها على المجتمع بكل فئاته، وهم يقبلون بالتحتي عن المسؤولية في حال ارتكابهم أخطاء في ممارسة العمل واتخاذ القرارات، وخضوعهم لاعتبارات عائدة إلى مصالح خاصة أو فرعية في ممارسة وظائفهم، بدلاً من التقيد بالمصلحة العامة).
٦-	Vian, 2020: 9	إن جوهر المساءلة هو (الالتزام الأفراد بتقديم معلومات عن الإجراءات المتخذة من قبلهم، وتبرير هذه الإجراءات للجهات الرقابية، وإن يتضمن تبرير الإجراءات تبادلاً ثنائي الاتجاه للمعلومات بين الأفراد الخاضعين للمساءلة وأولئك الذين هم في مواقع الرقابة).
٧-	jadara, 2021: 287	المساءلة تعني (مسؤولية الفرد في تحقيق أداء معين وفق المعايير والقوانين، وفي حال حدوث عيوب في أي من هذه العناصر يجب أن يكون الفرد مستعد للإجابة على سؤال كيف حدث هذا؟ فالشفافية تحسن المساءلة عن طريق تسهيل المراقبة ونشر أسباب أفعالهم وفهمها بصورة جيدة ومبرراتها وتحمل مسؤولية قراراتهم ونتائجها).
٨-	حميد، ٢٠٢٤: ٥٨	(الالتزام بإيضاح وتبرير تصرفات الشخص/ الأشخاص، عن طريق الإجابة على أسئلة المواطنين، وكذلك أن يكون طرفاً واحداً (فرد، مجموعة، شركة، حكومة، منظمة) مسؤولاً بشكل مباشر أو غير مباشر أمام طرف آخر عن شيء ما أو إجراء أو عملية أو مخرجات أو نتيجة معينة)

الجدول من أعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر أعلاه.

وبالرغم من الاعتقاد السائد وعلى نطاق واسع بأن المساءلة أمر جيد، إلا أن هذا المفهوم شديد التجريد وعادة ما يتم استخدامه بشكل عام وغير واضح، لكن المفهوم الحقيقي للمساءلة هو مفهوم يتعلق بالعمليات التي يجب على من يمارسها سواء حكومات أو ممثلين

منتخبين أو كمسؤولين معينين أن يثبتوا أنهم مارسوا صلاحياتهم وأدوا واجباتهم على أفضل شكل. (احمد واخرون، مصدر سابق). وبصورة عامة تعد المعلومات شرطاً أساسياً لضمان المساءلة، فمن دون معلومات واضحة وشفافة وفي الوقت المناسب، تكون أنشطة الحكومة غير قابلة للإدراك والمتابعة وبالتالي سيكون من الصعب مساءلتها وإخضاعها للرقابة، (حميد، ٢٠٢٤: ٣٤٤) كما تعد المعلومات المحاسبية إحدى أدوات تحقيق المساءلة، ومع ذلك قد تكون هناك طرائق أخرى لتعزيز المساءلة، (patton, 1992: 175) وإن غياب المساءلة يؤدي إلى تراجع الشفافية، وتفاقم الفساد، وضعف مقومات الحكم الرشيد الذي يعد ضرورياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (4: 2003: mulgan). وتعد المساءلة في جميع المجتمعات الديمقراطية الوجه الآخر لنمط القيادة، وبدونها تكون القيادة دكتاتورية وليست ديمقراطية. والمساءلة واجب الموظفين العامين سواء كانوا منتخبين أم معينين في تقديم تقارير دورية عن ماهية أعمالهم، ومدى نجاحاتهم في تنفيذها، حتى يتم التأكد من أن هذه الأعمال تتفق مع معايير السلوك والاحكام التنظيمية المعتمدة، أي أن يكون الافراد المسؤولون خاضعين للمحاسبة، ويمتلكون حساً بالمسؤولية. (شريف، ٢٠١٤: ١٢) وإن المطالبة بمزيد من المساءلة يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية لاهداف الحكومة ومستخدمي التقارير المالية. (patton, 1992: 171).

وإذا ما طبقت المساءلة من قبل غير المختصين أو من غير اصحاب الخبرة، عن طريق المطالبة بمعلومات غير ذات صلة بموضوع المساءلة أو عدم القابلية على تحليل تلك المعلومات، فإن ذلك سيعمل على اطلاق احكام غير مستتيرة، الامر الذي يؤدي الى ظهور ردة فعل سلبية من قبل الموظفين اتجاه اجراءات المساءلة الامر الذي يتسبب في انخفاض العمل الحكومي. (الخفاجي، ٢٠٢٠: ٦٧) ويرى الباحث أن تعدد الجهات الرقابية وتنوع اساليبها كما هو واقع الوحدات الادارية المحلية إذ تخضع لرقابة ومساءلة اقسام التدقيق في وحدات الانفاق وكذلك رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي وهيئة النزاهة فضلاً عن الجهات الرقابية الحكومية الاخرى والمتمثلة (برقابة مجلس النواب ورقابة رئيس الوزراء ورقابة وزارة المالية ورقابة وزارة التخطيط والرقابة القضائية ورقابة الوزارة المختصة) التي تم توضيح دورها في الرقابة على الموازنات المحلية، أدى إلى تداخل العمل بين الجهات الرقابية واخذ الامر في بعض الاحيان يرهق الجهات التنفيذية في التحضير واعداد التقارير فضلاً عن عدم قدرة هذه الوحدات بتحليل البيانات بشكل دقيق في بعض الاحيان مما انعكس سلباً على موضوعية عمل الجهات الرقابية بالإضافة إلى عدم قيام الادارات المحلية باتخاذ قرارات تؤدي إلى خفض التكاليف أو ارتفاع مستوى الاداء خوفاً من اجراءات المساءلة والعقوبات الامر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد وانخفاض مستوى الشفافية. ١-٢-٧ اهداف المساءلة: وهي ما تسعى عملية المساءلة لتحقيقه، وكذلك تعني ما يقدم الشخص العام للمساءلة بموجبه، بمعنى لماذا المساءلة ؟ وهناك ثلاث اهداف رئيسية للمساءلة وهي الاتي: (السبيعي، ٢٠١٠)

أ - (المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم) إذ تشكل المساءلة إحدى آليات ضبط الأداء، وضمان حسن الاستخدام وكذلك منع إساءة استخدام السلطة.

ب - (المساءلة كنوع من الضمان) إذ تشكل المساءلة وسيلة يضمن المواطنون والرؤساء والمشرعون من خلالها حسن الالتزام بالقانون، من قبل الممارسين للسلطة العامة وفي مجال الخدمة العامة ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.

ج - (المساءلة كعملية للتحسين المستمر) عند تحقيق المساءلة للهدفين السابقين، تكون أداة لخفض السلبية في الأداء، كما تخلق استعداداً مسبقاً لدى العاملين للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تلك الأنواع من الأخطاء لتلافيها، وبذلك يكون مفهوم المساءلة قد توسع أكثر من معناه الجوهري المتضمن التقديم للمساءلة والمحاسبة أو إيقاع العقوبة، ويشجع المديرين والعاملين على قبول وتحمل المساءلة وتحمل الخطأ كجزء طبيعي من عملية التعلم.

لتحقيق اهداف المساءلة يتطلب نظام قوي يشمل تشريعات فعالة واليات رقابة مستقلة وثقافة تدعم النقد البناء من خلال بناء ثقة الجمهور في المؤسسات وتعزيز مشاركة الافراد والمجتمع في الرقابة على القرارات والسياسات وتعزيز ثقافة المسؤولية لدى المجتمع المحلي والمؤسسات في اداء واجباتهم وتلبية احتياجات المجتمع.

٢-١-٨ مبادئ المساءلة: - المبادئ الأساسية التي تمكن اجهزة الرقابة العليا من الارتقاء بمحاسبة فعالة، ونظام ملائم للرقابة الداخلية في القطاع الحكومي وهي : (عبد الله، ٢٠١٧: ٦٧)

أ- من اهم اجزاء عملية المساءلة هو التزام الجهة الحكومية بتقديم حساباتها على أسس مناسبة، ووجود هيكل فعال ومناسب للرقابة الداخلية يعد امراً حيوياً وهاماً، لضمان الجهة الحكومية تحقيق أهدافها.

ب- ان يكون هناك اهتمام متزايد من قبل جميع قطاعات المجتمع، وبالطريقة التي تؤدي بها الحكومة اعمالها، بالمدى الذي يتم التوصل اليه من تحقيق الاهداف المخططة وتوقعات الموازنة، واثار ذلك على الاقتصاد، كما يجب ان تكون القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يلبي احتياجات جميع مستخدميها، مما يتطلب تحسينات مستمرة في التقارير المالية والمحاسبية.

ج- يجب ان تعمل اجهزة الرقابة العليا على تشجيع وجود احكام في الدستور او التشريعات للتأكيد على مسؤوليات الجهات الحكومية في ايجاد نظام رقابة داخلية مناسب ونظام محاسبي فعال والعمل بهما واخضاعهما لعملية المراجعة المستمرة للقيام بإدخال تحسينات عليها كلما ذلك مطلوباً.

د- للأجهزة العليا للرقابة المالية دوراً أساسياً وفريداً في تحسين مستوى المساءلة العامة، فهي تفعل ذلك من خلال رفع مستوى التحسينات في الادارة المالية العامة.

هـ- على الاجهزة العليا للرقابة المالية ان تسعى الى تشجيع السلطات التشريعية والحكومات على وضع احدث التطبيقات وتطبيق أحدث قواعد التقنية المتعلقة بالإدارة المالية ومنها ما يلي :

اولاً- التأكيد على اهمية المساءلة، بشأن مخرجات ونواتج النشاطات، بالإضافة الى المساءلة عن التصرف في المدخلات. ثانياً- تبني المستلزمات والقواعد الخاصة بالجهات الخاضعة للرقابة، من اجل تطبيق تقنيات مشتركة فيما بينها بشأن التخطيط ومنها القيام بتحديد واضح للأهداف والغايات ومقاييس الاداء.

ثالثاً- تبني قواعد تتعلق بأعداد التقارير العامة للوزارات والسلطات العامة، وبالصورة التي يغطي فيها تلك القواعد الاحكام المتعلقة بأعداد ومراقبة البيانات المالية السنوية.

رابعاً- تقوية وتطوير النظم المتعلقة بإدارة (الايرادات، النفقات العامة، القروض العامة، الدين العامة) لتحسين فاعليتها. تطبيق هذه المبادئ التي تعد جزءاً أساسياً من تعزيز الشفافية والمسؤولية في أي نظام اداري او اجتماعي او قانوني يعزز الثقة بين المجتمع المحلي والاطراف المسؤولة ويشجع على تحسين الاداء.

٢-١-٩ معوقات تطبيق المساءلة: -إن جل معوقات تطبيق المساءلة كانت وليدة تراكمات تاريخية، للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمع الذي تعمل فيه الإدارة، ويمكن بيان اهم المعوقات: (السبيعي، مصدر سابق)

أ- سطوة المركزية الشديدة، وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة، لذا يلتزم الإداريون التنفيذيون بما يملى عليهم من رؤسائهم أو من المركز الرئيس، والتقويض في هذه الحالة يكون بأدنى درجاته، مما يضعف قدرة الرئيس على مساءلة الرؤوس خارج قاعدة الإذعان، وهذا يشكل تحدياً كون المساءلة عملية تشمل جميع جوانب العملية الإدارية، التي تتطلب من الإداري استخدام مهاراته

والاستفادة من جدارته بالعمل، ومحاولة الابتكار، وهذا يضعف المساءلة أمام الجمهور، حيث نجد الموظف الإداري الذي يتعامل مع الجمهور مباشرة، يعزو مشكلة يشكو منها المواطن، الى أن التعليمات تقتضي ذلك وهو ينفذها فقط.

ب- ضعف التخطيط الشامل، الامر الذي يتسبب في إضعاف أو إهمال الاستخدام الأمثل للطاقت التنظيمية، اذ يؤدي ذلك إلى عدم تحديد الأدوار بدقة، أو حدوث الازدواجية في النشاطات، أو التداخل في الواجبات والمهام، ما يشوش خطوط المساءلة في مرحلة العملية أو التنفيذ، ويجعل من الصعوبة بمكان عزو المستوى المتحقق للنتائج إلى أي فرد أو وحدة تنظيمية.

ج- صعوبة تفعيل الرقابة والإشراف الإداري، بسبب تضخم حجم الجهاز الإداري وتعدد نشاطاته، بالإضافة إلى وجود عمالة زائدة، مما يعقد عمليات المساءلة ويضعف قدرة مؤسسات محدودة لممارستها، اذ إن كل قطاع خدمة يحتاج إلى نظام مساءلة مختلفة تبعاً لاختلاف طبيعة عمله.

د- ضعف الحماية الممنوحة للأشخاص والوحدات الإدارية، التي تمارس أعمال المساءلة أو الرقابة، وتبين ذلك من عدم استقلاليتها النامة وإخضاعها للإدارة العامة (المركز) مما يوفر وسائل كثيرة للتأثير على القرارات المتخذة من قبلهم.

هـ- كثرة التغيرات في القوانين والتعليمات والنظم، وكذلك كثرة إعادة الهيكلة يجعل من الصعب ممارسة المساءلة كعملية متصلة وبصورة منتظمة، اذ إنه وبالرغم من التغيرات في القوانين والتشريعات والهياكل تبقى أنشطة الإدارة العامة مطلوبة ممارستها وتقديم الخدمات اليومية للمواطنين، ولا يتوقف ذلك على إدارة الشؤون العامة حتى تتضح صورة الهياكل الجديدة أو إنجاز القوانين، وإنما يكون ذلك معطلاً للأعمال أحياناً.

و - هيمنة الولاءات الاجتماعية التقليدية، التي تؤدي إلى شيوع المحاباة والمحسوبية في عمل الإدارة العامة، وتحول العلاقة بينها وبين المواطن إلى علاقة السيد بالتابع.

ز - انخفاض مستوى رواتب العاملين في الجهاز الإداري، مقارنة بارتفاع تكاليف المعيشة، مما يساعد على إيجاد بيئة ملائمة للفساد، بالإضافة إلى توافر العروض المغرية لتداول السيولة الزائدة بسبب توجهات الدول المختلفة لتشجيع الاستثمارات.

ح- ضعف التدريب، خاصة عدم احتواء برامجها على نشاطات تدريبية تحقق تعميم ثقافة المساءلة، وبيان متطلباتها ومنافعها. ضعف التنشئة الاجتماعية الأساسية للأفراد والعاملين في منظمات الإدارة العامة، وعدم مراعاة ذلك في برامج التكيف التنظيمي، التي تتمثل في تأهيل الموظفين الجدد، خاصة في مجال المساءلة وعلاقاتها ومقتضياتها.

معالجة هذه المعوقات المتمثلة ب(مركزية السلطة، غياب الثقافة المؤسسية، المحاباة والمحسوبية، ضعف التدريب، الافتقار الى الانظمة والقوانين) يتطلب تغييرات ثقافية وادارية وتنظيمية لتعزيز تطبيق المساءلة بفعالية.

٢-٢- تشريع الموازنة في القانون العراقي:- تمر الموازنة المحلية للمحافظة بذات المراحل التي تمر بها الموازنة العامة للدولة الا انها تكيف وفقاً للأوضاع المحلية، وسنتناول بيان المراحل التي تمر بها الموازنة المحلية: (الياسي: ٢٠١٧)

نص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة/ ٢٠٠٨ (المعدل) على ان لمجلس المحافظة موازنة خاصة تدرج في الموازنة العامة للمحافظة، ويتولى مجلس المحافظة على مشروع الموازنة العامة للمحافظة المحال اليه من المحافظ وكذلك اجراء المناقلة بين ابوابها بموافقة الاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء على ان تراعى المعايير الدستورية في التوزيع بين مركز المحافظة والاقضية والنواحي ورفعها الى وزارة المالية في الحكومة الاتحادية لتوحيدها مع الموازنة العامة.

فالخطوة الاولى في اعداد الموازنة المحلية تتمثل بقيام الاقسام المالية بتحديد الايرادات المتوقع الحصول عليها من موارد المحافظة والمستحصلة من المشاريع الاستثمارية والخدمات والضرائب والرسوم والغرامات والهبات والتبرعات وما تقدمه الحكومة المركزية من

اعانات وبيع وتأجير الاموال المحلية، ويجب تصنيف هذه الايرادات وفقاً لمصادرها اذ تنظم الايرادات المحلية وفقاً لاستثمارات خاصة وتنظم تحويلات الحكومة المركزية وفقاً لاستثمارات اخرى.

وبعد ان يتم تحديد الايرادات المحلية للمحافظة تتولى الجهات الحسابية والفنية والمالية بتحديد النفقات المتوقعة صرفها في السنة المالية القادمة، وتتسم هذه النفقات بالدقة لان القسم الاكبر منها لا يتغير الا تغير يسير ويؤخذ بنظر الاعتبار حالات استحداث وظائف جديدة والترقيات والعلاوات، كما يجب على الوحدات الادارية مراعاة التصنيف الاقتصادي للموازنة العامة عند وضعها لتقديرات استخدامات موازنتها وكذلك يتم تحديد النفقات الاستثمارية والمتمثلة بالمشاريع التي تتولى المحافظة اعدادها وتنفيذها وفقاً لبرنامج اعمار وتنمية المحافظات، اذ يتم وضع قائمة بالمشاريع الاستثمارية وفقاً لأولويات المحافظة مراعيًا بذلك توزيعها على جميع الوحدات الادارية المحلية للمحافظة ووفق الكثافة السكانية فيها وتتسم هذه النفقات بالتغير وعدم الثبات لانها تعتمد بشكل مباشر على الاعانات المركزية التي تتوقف على اسعار النفط ويتم تنظيم كل من النفقات التشغيلية والاستثمارية في استثمارات خاصة.

وتتولى وزارة التخطيط الاتحادية وضع الاسس والضوابط التي يتم بموجبها وضع المشاريع الاستثمارية ومنها ضرورة اعتماد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وعدم تضمين مشاريع ذات طبيعة تشغيلية والاسراع في انجاز المشاريع المستمرة وتوزيعها على الوحدات الادارية وان لا تزيد تكلفة المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي ينتفع منها اكثر من ناحية وقضاء على ٢٠٪ من تخصيصات المحافظة وعدم اقتراح مشاريع جديدة الا مع الضرورة على ان ترفع هذه المشاريع في مدة اقصاها منتصف شهر ايلول.

وبعد ان يتم تجميع البيانات الخاصة بتقدير الايرادات المحلية والنفقات يتولى المحافظ بصفته الرئيس التنفيذي الاعلى في المحافظة مراجعة تقديرات الموازنة المحلية للمحافظة وتقييمها وفقاً للمعايير الدستورية عدا ما يقع ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية ويتم دمج جميع المعلومات التي تم تجميعها كي توضع في مسودة الموازنة المحلية للمحافظة التي يقوم المحافظ برفعها الى مجلس المحافظة. ويقوم مجلس المحافظة بمراجعة مشروع الموازنة المحلية من خلال احوالها الى اللجنة المالية في مجلس المحافظة للنظر فيها ودراستها وتقديم التقرير الخاص بها للمجلس وفقاً لفصول وابواب الموازنة مع بيان ملاحظاتها ومقترحاتها ويتولى مجلس المحافظة مناقشة مشروع الموازنة المحلية ومقترحات اللجنة المالية واللجان الاخرى ذات العلاقة كما له الاستيضاح من المحافظ حول مفردات الموازنة وللمجلس ايضاً الاستعانة بخبراء ومستشارين من خارج المجلس وله ان يقوم بأجراء المناقشة بين ابواب وفصول مشروع الموازنة المحلية وبموافقة الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس، ويقوم مجلس المحافظة بأعداد موازنته التشغيلية اذ يقوم قسم الحسابات في المجلس بأعداد الموازنة التشغيلية لمجلس المحافظة بأشراف ومتابعة اللجنة المالية التي تتولى دراستها وتقديم الملاحظات بشأنها وللمجلس استضافة مدير الحسابات للاستيضاح منه حول فقرات الموازنة ثم تتم المصادقة على موازنة مجلس المحافظة.

وبعد درج الموازنة الخاصة لمجلس المحافظة مع الموازنة العامة للمحافظة تتم المصادقة عليها في اجتماع يدعو له رئيس مجلس المحافظة يضم اعضاء المجلس والمحافظ ويتم التصويت بشكل منفصل على كل فقرة ومصادقتها بالأغلبية البسيطة، ثم المصادقة على الموازنة المحلية للمحافظة بالأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس واحالتها الى وزارة المالية التي تتولى توحيد الموازنات العامة للمحافظات غير المنتظمة في اقليم مع الموازنة الفدرالية.

المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

٣-١- الشفافية والمساءلة في عملية وضع الموازنة المحلية وفق اللامركزية الادارية:- حدد قانون الادارة المالية رقم ٦ لسنة

٢٠١٩ (المعدل) اطاراً قانونياً لضمان الشفافية والمساءلة في الاعداد والتنفيذ والرقابة على الموازنة المحلية، لتحقيق اهداف

الموازنة وبما يسهم في تطوير وتنمية المجتمع، ولتحقيق الشفافية يستلزم وضوح اهداف الموازنة وضرورة نشر البيانات والمعلومات التي تتعلق بجميع مراحل التي تمر بها الموازنة والافصاح عن اليات تكوينها، واتاحتها للمواطنين في وقتها، لتوسيع حلقة المشاركة والمساءلة واستجابة ومتابعة المواطنين بحيث يتيح لجميع افراد المجتمع والمنظمات المدنية كل ما يجري، من اجل مساءلة الحكومة وتحقيق رقابة فعالة على جميع العمليات المتعلقة بأعدادها وتنفيذها بما يضمن حسن الانفاق وصيانة المال العام فضلاً عن جعل الموازنة منسجمة مع واقع اللامركزية الادارية ويمكن ايضا ذلك من خلال الاتي:

٣-١-١ الشفافية والمساءلة في مرحلتي اعداد وقرار الموازنة المحلية: - الاصل التشريعي لشفافية الموازنة العامة والمحلية يجد اساسه في الدستور العراقي فقد نصت المادة (٢٧) من الدستور على (لأموال العامة حرمة، وحمايتها واجب وطني على كل مواطن) وذلك لتمكين الاطراف ذات الصلة ومن ضمنها المواطن من مراقبة المال العام وحمايته، من خلال اتاحة البيانات التي تتعلق في مرحلة اعداد الموازنة من قبل السلطة التنفيذية، (البازي، ٢٠٢١: ٤٠٩)

كما ترسخ مبدأ الشفافية والمساءلة في اعداد وقرار الموازنات العامة والمحلية في الادارة المالية العامة في حق الوصول الى المعلومة لجعل الجهات المحلية مسؤولة امام المواطنين، والزام السلطات بالإفصاح عن التفاصيل المالية بطريقة شفافة، فقد الزم المشرع العراقي مجالس المحافظات بعرض مشروع الموازنة للمحافظة على سكان المحافظة واخذ الآراء بخصوصها فقد تضمنت (المادة ٧ - خامساً-٢) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ (المعدل) على (اعلان مشروع الموازنة العامة للمحافظة في وسائل الاعلام، وقراءة مشروع الموازنة العامة للمحافظة قراءتين أولى وثانية في جلستين منفصلتين والمصادقة عليه واجراء المناقلة بين أبوابها بموافقة الاغلبية المطلقة لعدد الاعضاء)، كما نصت (المادة- ٥٠) من قانون الادارة المالية النافذ حالياً على (تلتزم وحدات الانفاق كافة بالمبادئ والمعايير الاساسية لشفافية الموازنة العامة، والافصاح عن اليات جمع وانفاق الاموال العامة، وقيامها بتوفير ما يكفي من بيانات، ومعلومات ووثائق وتقارير عن نشاطاتها المالية والادارية، السابقة والحالية والمستقبلية بطريقة منتظمة، وفي الوقت المناسب، ونشرها على مواقعها الالكترونية)، ويرى الباحث رغم اهمية الشفافية والمساءلة في اعداد الموازنة المحلية والتأكيد عليها في العديد من القوانين، الا ان الحكومة المحلية في محافظة الديوانية لا تزال تتأخر في تنفيذ العديد من الاجراءات التي تعزز هذه المبادئ ومن ابرز هذه الاجراءات التي لم تنفذها الحكومة المحلية او لم يتم تطبيقها بشكل كاف:

أ- غياب النشر الكامل والمبسط للمعلومات المالية، اذ لم تقوم الحكومة المحلية في محافظة الديوانية بتوفير مسودة موازنة للعامة مع شرح مفصل لبنودها قبل اقرارها باستخدام لغة مبسطة ورسوم بيانية لشرح البيانات المالية، ولم تقوم بتنظيم جلسات استماع عامة لمناقشة الموازنة المحلية مع المواطنين واصحاب المصلحة.

ب- عدم استخدام التكنولوجيا بشكل كاف اذ لم يتبين للباحث توفير تطبيقات او ادوات تفاعلية تسمح للمواطن بمتابعة الانفاق الحكومي كما لم تتيح منصات الكترونية لتلقي مقترحات المواطنين حول الاولويات المالية.

ج- لم تقوم الحكومة المحلية بتخصيص جزء من الموازنة المحلية بناءً على تصويت المواطنين، وتنظيم استبيانات الكترونية واستشارات مجتمعية حول الاولويات التنموية.

ولضمان الشفافية والمساءلة في هذه المرحلة ينبغي ان تتصف الاجراءات المتبعة من قبل الحكومة المحلية بالثقة والوضوح وسهولة الفهم، واتخاذ اجراءات فعلية تشمل نشر البيانات المالية وتعزيز مشاركة المواطنين، وكذلك ممارسة اجراءات اعدادها في التوقيتات

التي ينص عليها قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ بالإضافة الى فسح المجال امام جميع الاطراف لمعرفة مضمون الموازنة ومناقشتها والتعبير عن آرائهم التي تتعلق بالأداء الحكومي كتحصيل الاموال في الموازنة واستخدامها والاطلاع على التنبؤات المتعلقة بالإيرادات والنفقات والعجز والمؤشرات المالية الاخرى، وتطوير قنوات تواصل فعالة مع فرض رقابة صارمة لضمان الاستخدام العادل والفعال للموارد المالية، ولتعزيز اتخاذ القرار والمساءلة والرقابة ينبغي تقديم معلومات الموازنة في شكل قابل للمقارنة قبل اعتماد الموازنة بشكلها النهائي.

٣-١-٢ الشفافية والمساءلة في مرحلة تنفيذ الموازنة المحلية: - لم يتضمن قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم الاحكام الخاصة بتنفيذ الموازنة المحلية، غير انه اشار الى ان المحافظة تستلم الموازنة المخصصة لها ضمن الموازنة الاتحادية مباشرة من وزارة المالية بعد طرح النفقات الاستراتيجية منها، وتبدأ عملية تنفيذ الموازنة المحلية من وصول التخصيصات الى المحافظات، ويتم التنفيذ بقيام الهيئات العامة المحلية بتحصيل الإيرادات التي اجيز لها جبايتها والانفاق على الابواب المقررة ضمن موازنتها في حدود الاعتمادات الواردة فيها وفقاً لتعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة من وزارة المالية والتي تصدر بصورة متزامنة مع قانون الموازنة وتعليمات تنفيذ الموازنة الاستثمارية التي تصدرها وزارة التخطيط. (الياسي، ٢٠١٧، ٣٣٦).

وتعد مرحلة التنفيذ من اهم وادق المراحل على الاطلاق، مما يتطلب وجود جهاز اداري مالي منظم يأخذ على عاتقه تنفيذ الموازنة المحلية بشقيها (صرف النفقات وتحصيل الإيرادات) ومن ثم ضبط القيود المحاسبية وفق التبويبات المحاسبية وبالشكل الذي يوافق التعليمات والقوانين الحكومية، ويتم تنفيذ الموازنة المحلية ومدى الصلاحيات التي تمارسها السلطة التنفيذية المحلية وفق قانون الادارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ اذ الزم وحدات الانفاق العام بعدم الدخول في التزامات من شأنها التجاوز على التخصيصات المرسدة لها، ولم يجيز لوحدة الانفاق ان تدخل في اي التزام الا بعد التأكد من توفر التخصيص المالي، وفي حال ارادت وحدات الانفاق الدخول في التزامات مالية مستقبلية فينبغي عليها الحصول على موافقة وزارتي التخطيط والمالية الاتحاديتين.

كذلك الزم القانون وحدات الانفاق بعدم صرف اي مبلغ مالم تستحصل موافقة الرئيس الاداري الاعلى، وتطبيقاً لمبدأ الشفافية فان وزارة المالية تلتزم بإصدار تعليمات تنفيذ قانون الموازنة، والتي تتضمن الصلاحيات المالية الواجب الالتزام بها عند تنفيذ الموازنة، ويتم تعميمها على جميع وحدات الانفاق الحكومية المكلفة بتنفيذ الموازنة بشقيها (النفقات والإيرادات) (البازي، ٢٠٢١: ٤١٣) وعلى الوحدات الحكومية نشر تفاصيل مشترياتها في الموقع الرسمي لجهة التعاقد واطلاع الجمهور على اسعارها وانواعها تعزيزاً لمبدأ الشفافية والنزاهة وحسب نص المادة (٧- سابعاً) من تعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ (تسهيل تنفيذ قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥).

وتبين للباحث عدم الدقة في وضع التقديرات للإيرادات والنفقات للموازنة المحلية من قبل الحكومة المحلية في المحافظة مما يؤدي الى عجز او فائض غير مستغل، كما لم يتم بتوجيه الاموال نحو القطاعات الاكثر احتياجاً، وعدم تنفيذ بعض المشاريع في مواعيدها بسبب نقص التمويل. لضمان تنفيذ الموازنة المحلية بدقة ووفق القوانين النافذة واللوائح التنظيمية انه ينبغي على الحكومة المحلية اعداد الموازنة بناءً على بيانات دقيقة واحتياجات فعلية، واشراك المجتمع المحلي في تحديد الاولويات وتوزيع الموارد بشكل عادل بين القطاعات وفقاً للأولويات المحلية وتخصيص احتياطات للطوارئ لتجنب الازمات المالية وكذلك المتابعة المستمرة لمراحل الصرف وفقاً للجدول الزمني المحدد وتعزيز التنسيق بين الادارات المختلفة لضمان تنفيذ المشاريع بفعالية وتحليل الفروقات بين

المخطط والمنفذ واتخاذ اجراءات تصحيحية سريعة وتقديم تقارير دورية للمسؤولين واصحاب القرار حول تقدم الانفاق ونتائجه ونشر التقارير المالية الدورية للمواطنين لتعزيز الثقة بالحكومة المحلية.

٣-١-٣ الشفافية والمساءلة في مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة المحلية: -تعد هذه المرحلة من اهم المراحل التي يجب ان تتجلى فيها شفافية اجراءات السلطات المختصة بالرقابة على تنفيذ الموازنة، فقد تمارس السلطة التشريعية اختصاصها الرقابي في مناقشة واقرار قانون الموازنة، ولها ان تراقب مدى شفافية الاداء الحكومي بخصوص تنفيذها، ومحاسبة السلطة التنفيذية على جميع تصرفاتها ومراقبة كافة اعمالها خلال تنفيذ الموازنة، (البازي، ٢٠٢١: ٤١٤)

وتمارس الرقابة على تنفيذ الموازنة بواسطة رقابة مجلس الوزراء، ورقابة وزارة المالية ووزارة التخطيط والرقابة الجماهيرية وغيرها وكما تم بيانها في المبحث الثاني من الفصل الثاني للبحث، الا ان صاحب الاختصاص في تدقيق الموازنات المحلية هو ديوان الرقابة المالية اذ منح قانون الادارة المالية النافذ ديوان الرقابة المالية الاتحادي تدقيق البيانات المالية لوحدات الانفاق يكون من قبل الديوان وحده دون سواه.

واهتم ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراقبة وفحص بنود الموازنة المحلية للكشف عن المخالفات التي ترتكبها وحدات الانفاق الحكومي عن طريق الاستفسار والتحقق من مدى تطبيق وحدات الانفاق والجهات المحلية للنصوص والتعليمات المالية ومن ناحية اخرى مدى توافر العدالة والشفافية والسلامة والدقة في تنفيذ الاجراءات الممهدة لتنفيذها، وقد تبين للباحث هناك العديد من الاجراءات التي قد لا يتم تطبيقها بشكل فعال في هذه المرحلة مما يؤدي الى ضعف الشفافية والمساءلة واهمها الاتي:

أ-تأخير او عدم نشر الحسابات الختامية وتقارير الرقابة المالية.

ب-عدم توفير بيانات مالية محدثة وسهلة الوصول للجمهور .

ج-عدم تنفيذ توصيات تقارير الاجهزة الرقابية او تجاهلها.

د-تقييد حرية الصحافة في الكشف عن المخالفات المالية او التحقيق فيها.

هـ-عدم توفير الخبرات الفنية الكافية لتحليل التقارير المالية بشكل دقيق.

ولتعزيز فعالية الرقابة على الموازنة المحلية وضمان الشفافية والمساءلة يرى الباحث:

اولاً- ضرورة نشر التقارير المالية بانتظام واصدار الحسابات الختامية حول تنفيذ الموازنة.

ثانياً-توفير معلومات الموازنة المحلية على المواقع الحكومية بصيغة مفهومة وسهلة الوصول، وتزويد الاجهزة الرقابية بالموارد الكافية من حيث التمويل والتدريب والتكنولوجيا الحديثة.

ثالثاً-تطبيق اجراءات استباقية للكشف عن التجاوزات قبل وقوعها.

رابعاً-تفعيل دور البرلمان في الرقابة من خلال اجراء جلسات استماع منتظمة لمناقشة تنفيذ الموازنة واستجواب المسؤولين عند وجود مخالفات ومتابعة تنفيذ التوصيات البرلمانية والتأكد من التزام الحكومة بإصلاح اوجه القصور .

خامساً-تشديد اليات المساءلة بفرض عقوبات صارمة على المخالفين وانشاء لجان تحقيق مستقلة للنظر في قضايا الفساد المالي وسوء ادارة المال العام.

سادساً- تفعيل دور التدقيق الداخلي في جميع المؤسسات الحكومية كأجراء وقائي قبل التدقيق الخارجي، وكذلك استخدام أنظمة مالية الكترونية متقدمة لمتابعة تنفيذ الموازنة بشكل لحظي.

سابعاً-اطلاق تطبيقات للرقابة الجماهيرية تتيح للمواطنين الابلاغ عن أي فساد او تجاوزات مالية، واشراك منظمات المجتمع المدني في الرقابة عبر لجان متابعة مستقلة.

ثامناً-اعطاء الاعلام دوراً رقابياً من خلال تحقيقات استقصائية تسلط الضوء على الفساد المالي وتنظيم حملات توعية لتعريف المواطنين بحقوقهم في معرفة كيف ادارة المال العام.

4- الاستنتاجات والتوصيات

4-1 الاستنتاجات

- أ. استمرار الاعتماد على الاساليب التقليدية في العمل وغياب الانظمة الكترونية المتطورة لأتمته العمليات، وعدم وجود اليات قياس واضحة لأداء الاقسام التابعة للمحافظة وضعف المساءلة مما ادى الى تدني مستوى الخدمات.
- ب. عدم وجود اليات لقياس مدى رضا الموظفين عن الخدمات المقدمة وضعف الاهتمام بالشكاوى والمقترحات المقدمة من المواطنين.
- ج. تأخر الحكومة المحلية في محافظة الديوانية بتنفيذ العديد من الاجراءات التي تعزز الشفافية والمساءلة او عدم تنفيذها بشكل كاف ومن ابرز هذه الاجراءات غياب النشر الكامل والمبسط للمعلومات المالية.
- د. لم تقم الحكومة المحلية في المحافظة بتوفير مسودة موازنة للعامة ولم تقم بتنظيم جلسات استماع عامة لمناقشة الموازنة المحلية مع المواطنين واصحاب المصلحة.
- هـ. عدم استخدام التكنولوجيا بشكل كاف اذ لم تقم الحكومة المحلية بتوفير تطبيقات او ادوات تفاعلية تسمح للمواطن بمتابعة الانفاق الحكومي كما لم تتيح منصات الكترونية لتلقي مقترحات المواطنين حول الاولويات المالية.

4-2 التوصيات

- أ. استخدام التقنيات الحديثة لأتمته العمليات وتحسين جودة الخدمات وانشاء منصات الكترونية تسهل انجاز المعاملات وتسرع الاجراءات.
- ب. وضع اليات لقياس مدى رضا الموظفين عن الخدمات المقدمة والاهتمام بالشكاوى والمقترحات المقدمة من المواطنين.
- ج. الزام الحكومة المحلية في المحافظة بتنفيذ الاجراءات التي تعزز الشفافية والمساءلة من خلال تقديم المعلومات والبيانات الدقيقة وذات المصادقية، ويجب ان تكون المعلومة كاملة وغير مجزأة وسهولة الوصول اليها في الوقت المناسب للجهة المستفيدة وفي وقت الحاجة، لأن هذه المعلومات سوف تتعرض للاختبار والتأكيد، وأن المعلومات غير الدقيقة سوف يتم اكتشافها وعندئذ ستكون هنالك أزمة ثقة بين المجتمع والحكومة.
- د. الزام الحكومة المحلية توفير مسودة موازنة للعامة وتنظيم جلسات استماع عامة لمناقشة الموازنة المحلية مع المواطنين واصحاب المصلحة.
- هـ. استخدام التكنولوجيا بشكل كاف بتوفر تطبيقات او ادوات تفاعلية تسمح للمواطن بمتابعة الانفاق الحكومي واتاحة منصات الكترونية لتلقي مقترحات المواطنين حول الاولويات المالية والاهتمام بزيادة عدد المواقع على شبكة الانترنت المتعلقة بالمحافظة، وجعلها في متناول يد المواطنين من خلال الاعلان عنها في المؤسسات الحكومية المحلية ووسائل الاعلام.

References

- 1- Al-Yasi, Falah Hassan Attia, (Financial jurisdiction of the governorate not organized in a region (comparative study), Lebanon, Beirut, 2017.
- 2- Al-Dawudi, Zainab Karim, (The Role of Administration in Preparing the General Evaluation), 1st ed., Safaa Publishing and Distribution House, Amman, 2013.



- 3- Al-Wahah, Firas, (Rules Regulating the Transfer of Federal Government Powers to the Governorates), Lebanon - Beirut, 2017.
- 4- Abbas, Ali Ghani, (Control of the General Budget Deficit), a research published in the Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume Twelve, Issue One, Part Two, 2022.
- 5- Abboud, Haider Wahab, (General Budget Formulation), a research paper published in the Journal of Law, College of Law, Al-Mustansiriya University, sixth year, issue (18), 2012.
- 6- Al-Abri, Salem Mohammed, (Approaches to Preparing Local Budgets), a research paper published in the Administrative Journal, Institute of Public Administration, second year, second issue, Muscat, 1980.
- 7- Al-Barghouthi , Shadi, Al-Aqda . Saleh, Al-Jawhar . Karima Ali, (The Role of the Internal Audit Department in Detecting Cases of Corruption through Accountability), University of Baghdad, Higher Institute of Accounting and Financial Studies, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume Eight, Issue (23), Chapter Two, 2013.
- 8- Al-Hussaini , Muhammad Taha, (The Financial Jurisdiction of the Legislative Authority in Iraqi Constitutions), Master's Thesis, College of Law, College of Law and Political Science, University of Kufa, 2010.
- 9- Ali, Alia Jawad Muhammad, (The Impact of Adopting Transparency in Reducing Administrative Corruption), Journal of Administration and Economics, Issue (98), Year (37), 2014.
- 10- Al-Jubouri, Nada Ismail, Adel Abdul-Kazem, (Consolidating the Principle of Administrative Decentralization by Transferring Ministerial Powers to the Local Government in Najaf Governorate, A Case Study of the Najaf Municipality), 2021.
- 11- Al-Khafaji, Haider Jassim Hamza, (A Proposed Framework for Preparing the Program and Performance Budget and its Impact on Rationalizing Public Spending and the Effectiveness of Accountability in Iraqi Government Units), a doctoral thesis submitted to the Council of the College of Administration and Economics, University of Baghdad. 2020.
- 12- Al-Sharif, Hanin Noman Ali, (The Impact of Administrative Accountability on the Job Performance of Administrative Employees in the Ministry of Education and Higher Education in the Gaza Strip), Master's Thesis, Islamic University, Gaza, 2013.
- 13- Al-Taie, Asaad Khalil Lazim, (Evaluation of External Audit Procedures on Local Government Investment Budget Projects - An Applied Study in the Local Government of Dhi Qar Governorate), a research extracted from an applied research equivalent to a doctorate, Journal of Accounting and Financial Studies, Volume Eleven, Issue 34, Chapter One, 2016.
- 14- Assistant Professor Haider Abdul Hussein Hamid, (Extremism of the Effectiveness of Spending for the General Budget in Light of Global Crises), Al-Mustansiriya University, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Volume (7), Issue (1), 2024.
- 15- Atiya, Falah Hassan, (Control of the local budget of the governorate not organized in a region (a comparative study in light of Iraqi law), Maras Magazine, Issue (0), 2020.
- 16- Atta, Ammar Abdel Qader, (The Financial Supervision Bureau's Oversight as an Independent Authority for the Implementation of the State's General Budget), Journal of Administration and Economics, Volume (39), Issue (100), 2014.
- 17- Barsouli, Fawzia, Joubar, Mohamed, (Transparency and Disclosure as Mechanisms to Combat Administrative and Financial Corruption) A research published in the Journal of Legal and Economic Research, Department of Management Sciences - University of Laghouat, 2018.
- 18- Hamid, Haider Abdul Hussein, (Extremism of the Effectiveness of Spending of the General Budget in Light of Global Crises), Al-Mustansiriya University, Al-Mustansiriya Journal of Arab and International Studies, Volume (7), Issue (1), 2024.
- 19- Hammad, Rafid Muhammad, (Administrative Transparency in Iraq: Its Reality and Ways to Enhance It), a research paper extracted from a master's thesis, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Volume 12, Issue 2, Part 1, 2022.
- 20- Khalil, Duaa Ibrahim, (The Role of Administrative Transparency in Reducing Organizational Silence), a research paper extracted from a master's thesis, University of Baghdad, Journal of Financial and Accounting Sciences, Issue 7, September 2022.
- 21- Mahmoud, Hussein Shaker, (Proposed Models for Activating the Role of the Federal Board of Supreme Audit in Examining the Estimates of the Federal General Budget of the State), a research extracted from a master's thesis, Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue (106), Volume (24), 2017.
- 22- Sahib, Hassan Aliwi, (The Role of Accountability in the Workplace in Reducing Employee Attrition - A Case Study of a Sample of Employees at Imam Al-Kadhim University in Babylon) Iraqi Journal of Administrative Sciences, 2023.
- 23- Saleh, Sinan Abdul Hussein, (The Constitutional and Legal Basis for Local Decentralization), a research paper published in the Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, issue (1), volume (14), 2023.
- 24- Samer Mu'ayyad Abdul Latif,. Safaa Muhammad Abdul, (The Constitutional Foundation of the Principle of Transparency - A Comparative Study), Ahl al-Bayt Journal, Volume One, Issue (26), 2020.
- 25- Shahab, Basil Hamid, (The role of the Ministry of Planning in drawing up and formulating financial management targets in the budget), Iraqi University Journal, Volume (58), Issue (1), 2023.



- 26-Sharif, Athir Anwar, (Output-Results Budgeting: A Contemporary Approach to Achieving Good Governance: A Cognitive Framework), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Special Issue, Second Scientific Conference, 2014.
- 27-Sharif, Enfal Saber, Younis, Mai Zuhair, Al-Saydiya, Hani Jabr, (Internal Control and Its Role in Enhancing Transparency - A Survey Study of the Opinions of a Sample of Auditors at the Northern Technical University) 2023.
- 28-Suleiman, Fawzi Hussein, Legal Advisor Farid Karim Ali, (Administrative Decentralization in Iraq: Pros and Cons - A Comparative Study), a research published in Al-Rafidain Journal of Law, Volume (15), Issue (55), 2012.
- 29-Taher Muslim, methal, (The Role of Oversight Bodies in Ensuring the Transparency of the Federal General Budget - A Study in Iraqi Legislation), University of Nahrain, College of Law, Institute Journal, Issue (11), 2022.
- 30-Yousef, Hanin Ali, Al-Imam, Salah Al-Din Muhammad, (The Impact of Implementing the Government Financial Management Information System (GFMIS) on the Effectiveness of Budget Implementation), Journal of the City of Knowledge College, Volume (14), Issue (1), 2022.